أخلاقيات البحث العلمي و جريمة السرقة العلمية في المؤسسات الجامعية

-الجامعة الجزائرية أُنموذجاً-

د. سايح فطيمة: المركز الجامعي لغيليزان

الملخص:

تُعدُّ السرقة العلمية أو " البلاجيا" جريمة أخلاقية قبل أن تكون جريمة علمية. وهي كل شكل من أشكال النقل غير القانوني في المنشورات و البحوث العلمية و المذكرات الجامعية. حيث أصبحت الحاجة إلى البحث العلمي في وقتنا الراهن أشد منها في أي وقت مضى، فقد أصبح العالم في سباق محموم للوصول إلى أكبر قدر ممكن من المعرفة الدقيقة المثمرة التي تكفل الراحة و الرفاهية للإنسان، و تضمن له التفوق على غيره من جهة ومن جهة أخرى أدركت الدولُ المتقدمة و المتخلفة على حد السواء أهميته في النهوض بالاقتصاد. إلا أنَّه في الآونة الأخيرة بدأت السرقات العلمية في الانتشار خاصة مع تطور وسائل الإعلام الاتصال و كذا التكنولوجيات الحديثة و الشبكات الاجتماعية. هذا ما دفع العديد من الحكومات لمحاصرة عمليات السرقات العلمية بالجامعات، بحيث سنت وزارة التعليم العالي قوانين و إجراءات تلزم بوضع كل من يثبت قيامه بعملية السرقة تحت طائلة القانون الذي قد يصل العقاب فيه إلى الشطب من الجامعة بالكامل ومنعه من التدريس بأي جامعة. حيث تقرر إلزام كل من متقدم لمناقشة رسالة الماجستير أو الدكتوراه باللغة الإنجليزية بأن يأتي قبل المناقشة بشهادة من المكتبة الرقمية بالمجلس الأعلى للجامعات أو بأي من فروعها بالجامعات المختلفة تؤكد أنَّ الرسالة العلمية أو البحث المقدم للترقية لا يوجد به نقل أو اقتباس علمي كما يسمح فقط بنسبة 25% كحد أقصي للاقتباس و لاستدلال الباحث علي طبيعة موضوع البحث الذي يناقشه.

الإشكالية:

في خضم تزايد عدد الطلبة الذين تجاوز عددهم المليون، أصبحت السرقة العلمية منتشرة في الجامعات خاصة مع تراجع مردودية الأستاذ الجامعي على جميع الأصعدة. فالتطور الكمي الذي تشهده الجامعات الجزائرية لا يعكس

التطور الكيفي لها فتدني جودة التعليم العالي و ضعف مردودية الأستاذ الجامعي و تدهور مستوى الطلاب يعكس حجم المشاكل التي تعاني منها الجامعة الجزائرية. و هذا ما دفع لطرح التساؤل التالي:

ما مدى فعالية ميثاق لأخلاقيات الأستاذ الجامعي على مستوى الجامعات الجزائرية وهل يعتبر كافيا لمحاربة جريمة السرقة العلمية؟

و من هذا السؤال الرئيسي تتفرع منه الأسئلة الفرعية التالية:

- ماذا نقصد بأخلاقيات الأستاذ الجامعي؟
- ما هي السرقات العلمية؟
- و ما السبيل لمحاربتها في مختلف الجامعات و المراكز البحث؟

فرضية البحث

يختلف حجم تأثير ميثاق أخلاقيات الأستاذ الجامعي في مكافحة السرقة العلمية في الجامعات الجزائرية من جامعة إلى أخرى وفقاً لتطبيقه، وتفعيل محتوياته على أرض الواقع.

هداف البحث

تتمثل أهداف البحث في

- ✓ تسليط الضوء على واقع السرقة العلمية في الجزائر و ما مدى انتشارها؛
- ✓ استعراض ميثاق أخلاقيات الأستاذ الجامعي في الجامعات الجزائرية؛
- ✓ الوقوف على البعد الأخلاقي، العلمي والعملي للسرقة العلمية؛
- ✓ توضيح آليات تفعيل ميثاق أخلاقيات الأستاذ الجامعي و سبل مكافحة السرقة العلمية

منهجية البحث: اعتمدنا في بحثنا على منهج تحليلي وصفي بحيث قُسم البحث إلى ثلاث محاور:

المحور الأول: مفاهيم حول ميثاق أخلاقيات الأستاذ الجامعي.

المحور الثاني: الإطار النظري للسرقات العلمية.

المحور الثالث: محاربة السرقات العلمية– مع الإشارة إلى حالة الجزائر –.

المقدمة:

تزامناً مع التطور المنقطع النظير الذي يشهده العالم في مجال تكنولوجيا الإعلام و الاتصال، أصبحت السرقة العلمية من أهم المشاكل الأخلاقية المعقدة و المتعددة الوجوه في البيئة الجامعية. و تكاد لا تخلو دولة من هذه المعضلة خاصة في الدول الفقيرة و السائرة في طريق النمو و هذا ما يتعارض مع ميثاق أخلاقيات الأستاذ الجامعي. فالسرقة العلمية هي عندما يقوم الكاتب مُتعمّداً استخدام كلمات أو أفكار أو معلومات (ليست عامة) خاصة بشخص أخر بدون تعريف أو ذكر هذا الشخص أو مصدر هذه الكلمات أو المعلومات، مُنسباً إياها إلى نفسه. و للسرقة العلمية عدة سلبيات فهي تؤثر سلباً على تقدم الدول و تطورها و انحطاط المستوى التعليمي و الأكاديمي لمختلف الجامعات و منها الجزائرية. فالجزائر كغيرها من الدول تعاني من هذه الظاهرة. و لهذا قامت وزارة التعليم و البحث العلمي الجزائرية بسن قوانين و مراسيم و قرارات من أجل مُعاقبة و تتبع المخالفين لنصوص و قوانين الأمانة العلمية و أخلاقيات المهنة. فقد نالت القيم الأخلاقية بشكل عام وأخلاقيات البحث العلمي بشكل خاص اهتمام المختصين في العديد من المجالات. تزداد أهمية أخلاقيات البحث العلمي يومًا بعد يوم، وخاصة في ظل التَّطوُّرات الأخيرة التي شهدتها تكنولوجيا الاتصال و الإعلام، أصبح لزاماً على الباحث أن يتَّبع مجموعة من أخلاقيات البحث العلمي، حيث أنَّ عدم وجودها ينجم عنه الكثير من العواقب السلبية من جميع الجوانب.

المحور الأول: مفاهيم حول ميثاق أخلاقيات الأستاذ الجامعي.

1. تعريف أخلاقيات البحث العلمي

تُعد أخلاقيات البحث العلمي ضرورية لضمان جودة البحث وتميزه بما يخدم تطور المجتمع وتقدمه فعلى الباحث الالتزام بهذه الأخلاقيات و التحلي في بحثه سواء كان أطروحة جامعية أو مقالا أو بحثا مقدما لمؤتمر علمي بمجموعة من الخصال أهمها: الأمانة العلمية، التواضع، الموضوعية، الصبر، وغيرها من الصفات.

أمَّا أخلاقيات البحث العلمي فتعرف بأنها "مبحث من مباحث علم الأخلاق يقصد به إحياء المثل الأخلاقية للبحث

العلمي لدى الباحثين والدارسين وطلاب العلم التي تحفظ للعلم كيانه وللبحث قوامه" وتعرف أيضاً بأنها: "المبادئ الأساسية التي تقوم عليها القوانين والأعراف وفقا للقواعد المعمول بها التي تلتزم بها الفئات المهنية المتخصصة. كما تعتبر قواعد بناءة لضبط السلوك، وتستهدف تحديد الأفعال والعلاقات والسياسات التي ينبغي اعتبارها صحيحة أو خاطئة"

2. المبادئ الأساسية لميثاق أخلاقيات الأستاذ الجامعي

تتفق العديد من الجامعات سواء كانت عربية أو دولية على الأسس ذاتها حول مواثيق أخلاقيات الأستاذ الجامعي التي نجمعها في الجدول التالي:

الجدول رقم (1):المبادئ الأساسية لميثاق أخلاقيات الأستاذ الجامعي

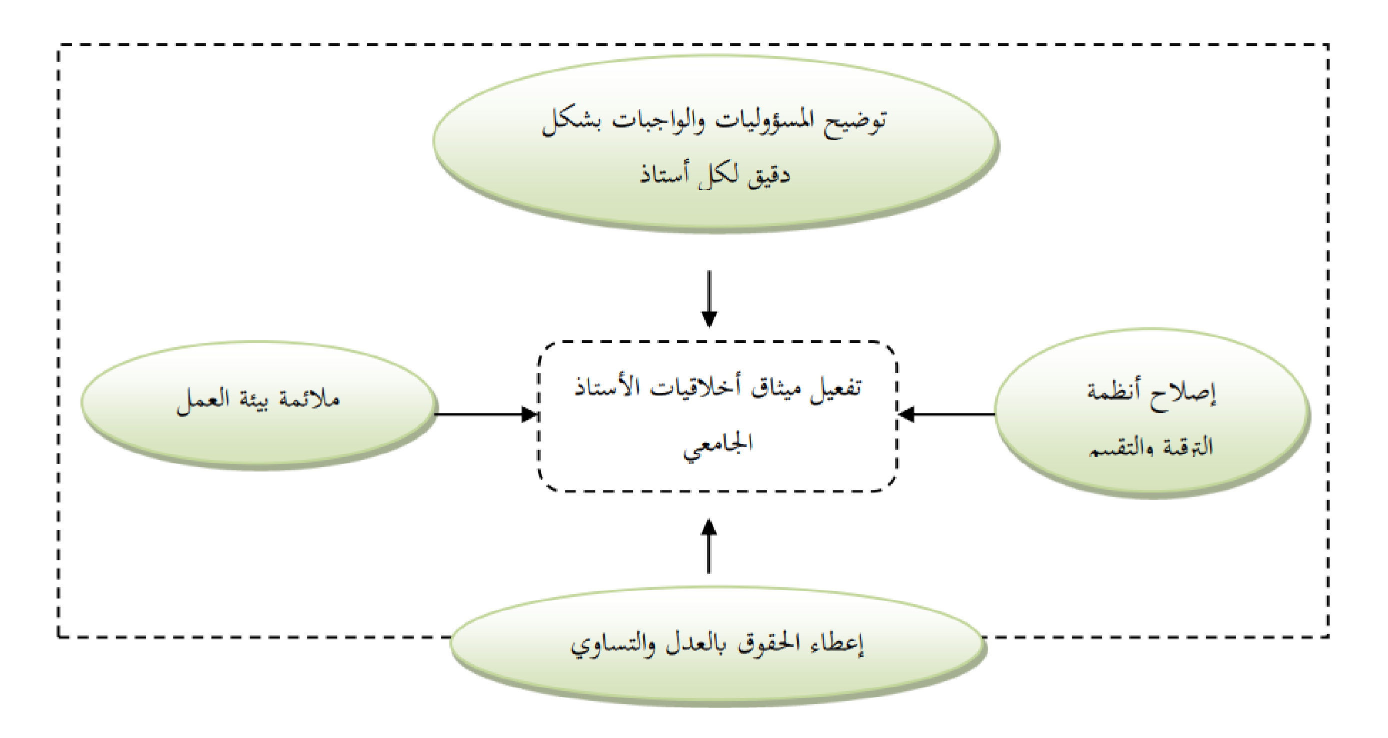
المبادئ	التعريف
النزاهة والإخلاص	رفض الفساد بجميع أشكاله. ولابد أن يبدأ الطالب بنفسه قبل الغير، وهكذا فإنَّ تطور آداب السلوك وأخلاقيات المهنة يجب أن يتجسد في ممارسات مثالية.
الحرية الأكاديمية	تعتبر الركن الأساسي لهذه النشاطات. فهي تتحقق في كنف احترام الغير والتحلي بالضمير المهني و التعبير عن الآراء النقدية بكل حرية و بدون رقابة أو إكراه
المسؤولية والكفاءة	إنَّ مفهومي المسؤولية والكفاءة متكاملين، ويتعززان بفضل تسيير الجامعة تسييرا قائما على الحرية والأخلاق، مع ضمان التوازن الجيد بين ضرورة فعالية دور الإدارة، وتشجيع مساهمة الأسرة الجامعية بإشراكها في سيرورة اتخاذ القرار، مع التأكيد على أن المسائل تبقى من صلاحيات الأساتذة الباحثين دون سواهم
الاحترام المتبادل	تفادي جميع أشكال العنف الرمزي والمادي واللفظي. وينبغي أن يعامل بعضهم بعضا باحترام وإنصاف متبادلين، بصرف النظر عن المستوى الهرمي لكل واحد منهم و منصبهم.
التقيد بالحقيقة العلمية والموضوعية والفكر النقدي	البحث عن المعرفة ومساءلتها وتبليغها على مبدأين أساسيين يتمثلان في تقصي الحقيقة واعتماد الفكر النقدي. و هذا ما يفترض وجود الكفاءة، والملاحظة النقدية للأحداث، والتجريب، ومقارنة وجهات النظر، والمصادر، والصرامة الفكرية. لذا يجب أن يقوم

	البحث العلمي على الأمانة الأكاديمية
الإنصاف	تمثل الموضوعية وعدم التحيز شرطين أساسيين لعملية التقييم والترقية والتوظيف والتعيين
احترام الحرم الجامعي	تساهم جميع فئات الأسرة الجامعية بسلوكاتها و تصرفاتها في إعلاء شأن الحريات الجامعية ومبدأ الحوار و التشاور حتى تضمن خصوصيتها وحصانتها، وتمتنع عن المحاباة، و المحسوبية وعن تشجيع الممارسات التي قد تمس بمبادئ الجامعة وحرياتها وحقوقها. وعلى الأسرة الجامعية تجنب كل نشاط سياسي متحزب في رحاب الفضاءات الجامعية و الابتعاد عن السياسة.

المصدر: من إعداد الباحثة اعتماداً على آمال ينون، 2017، ميثاق أخلاقيات الأستاذ الجامعي: نحو محاربة جريمة السرقة العلمية في الجزائر- رؤية تحليلية، كتاب أعمال الملتقى المشترك: الأمانة العلمية، الجزائر العاصمة، يوم 11 جويلية 2017، ص. 145 و 146.

إنَّ تزايد المنقطع النظير للسرقات العلمية في المؤسسات الجامعية الجزائرية أدَّى بالفاعلين و القائمين على هذا القطاع بتبني استراتيجيات و السياسات للحد منها، حيث حددت آليات تفعيل ميثاق أخلاقيات الأستاذ الجامعي كما يلي:

الشكل رقم (1): **محددات تفعيل ميثاق أخلاقيات الأستاذ الجامعي**



المصدر: آمال ينون، 2017، ميثاق أخلاقيات الأستاذ الجامعي: نحو محاربة جريمة السرقة العلمية في الجزائر– رؤية تحليلية، كتاب أعمال الملتقى المشترك: الأمانة العلمية، الجزائر العاصمة، يوم 11 جويلية 2017، ص. 150.

ملائمة بيئة العمل الجامعي فمثلاً مناخ العمل السائد في بعض الجامعات الجزائرية يساعد على غرس روح الاتكالية وعدم المبالات و عدم المبادرة وبدل أي جهد إضافي، حيث تفتقر بعض الجامعات لفضاءات مخصصة لصالح الأستاذ الجامعي. كما إنَّ توضيح المسؤوليات والواجبات تلعب دور كبير بحيث يصبح جميع الأساتذة الجامعيين مسؤولين مسؤولية كاملة و مشتركة وواحدة فيما يرتبط بتقديم الدروس والالتزام بالمقررات السنوية أو السداسية لكل مادة. بالإضافة إلى إعطاء الحقوق بالعدل والتساوي وهذا ما يضمن الأمان وضمان للأستاذ مما يدفع للابتعاد عن السرقة العلمية و كذا إصلاح أنظمة الترقية والتقييم مثل الترقية من مرتبة أستاذ محاضر "ب" إلى أستاذ محاضر "ا" لا يوجد مساواة بين الجامعات عدا شرط المقال المنشور و المطبوعة و حتى المقال في بعض الجامعات يفرض مقال منشور للأستاذ بصفة فردية.

المحور الثاني: الإطار النظري للسرقة العلمية.

1. تعريف السرقة العلمية

السرقة العلمية "أو ما يسمى بالسرقة المعرفية (لأنَّ كلمة المعرفة أعمق في الدلالة) أو "الفساد العلمي" ظاهرة تشكوا منها جميع الدول متقدمة كانت أو متخلفة. تزامناً مع التطور المنقطع النظير الذي يشهده العالم في مجال تكنولوجيا الإعلام و الاتصال، أصبحت السرقة العلمية من أهم المشاكل الأخلاقية المعقدة و المتعددة الوجوه في البيئة الجامعية. و هناك العديد من المصطلحات المرادفة للسرقة العلمية أهمها : السرقة الفكرية (Plagiarism)، السرقة الأدبية (Literary theft)، الانتحال (Plagiarism) و القرصنة الأدبية (Literary piracy). فالسرقة العلمية هي انتهاك حقوق الملكية الفكرية، أو حق المؤلف تحديدًا، و التي يعتبر الانتحال أبرز صورها. كما يمكن تعريف السرقة العلمية في ابسط معناها على أنَّها تمثل انتهاكاً أكاديميًا خطيرًا، و تُعرف السرقة العلمية أيضاً على أنَّها "تحدث عندما يقوم الكاتب مُتعمداً باستخدام كلمات أو أفكار أو معلومات (ليست عامة) خاصة بشخص أخر بدون تعريف أو ذكر هذا الشخص أو مصدر هذه الكلمات أو المعلومات، منسباً إياها إلى نفسه. و ينطبق هذا التعريف على مختلف الكتابات سواءًا كانت المنشورة ورقياً أو الكترونياً أو الخاصة بطلاب آخرين". و هي "استخدام غير معترف به لأفكار و أعمال الآخرين، يحدث بقصد، أو بغير قصد، و سواء أكانت

مقصودة أو غير مقصودة" السرقة العلمية هي انتهاك حقوق الطباعة . ففي حالة الفشل في الحصول على موافقة المؤلف الأصلي قد تؤدي إلى أضرار و غرامات و ملاحقات قضائية، و إلى ما هو أسوأ من ذالك. كما أنّها تحط من أعمال الآخرين و تعطي السارق الحق في التفوق غير العادل على أقرانه الذين يعتمدون على أنفسهم في إنجاز أعمالهم البحثية الخاصة. و تمثل انتهاكا لميثاق الأمانة العلمية، و لسمعة برامج البحث والجامعات و حتى الدول .ويعرف صابر بليدي السرقة العلمية، بكونها ''كل عمل يقوم به الطالب أو الأستاذ الباحث أو الأستاذ الباحث الاستشفائي الجامعي أو الباحث الدائم أو كل من يشارك في عمل ثابت للانتحال وتزوير النتائج أو غش في الأعمال العلمية المطالب بها، أو في أي منشورات علمية أو بيداغوجية أخرى، وهي كل اقتباس كلي أو جزئي لأفكار أو معلومات أو نص أو فقرة أو مقطع من مقال منشور، أو من كتب أو مجلات أو دراسات أو تقارير أو من مواقع إلكترونية، أو إعادة صياغتها دون ذكر مصدرها وأصحابها الأصليين.'' و يمكن تعريف السرقة العلمية على حسب الفصل الثاني في المادة رقم 3 من القرار الوزاري رقم 933 المؤرخ في 28 جويلية 2016 ''تعتبر سرقة علمية بمفهوم هذا القرار ، كل عمل يقوم به الطالب أو الأستاذ الباحث أو الأستاذ الباحث الإستشفائي الجامعي أو الباحث الدائم أو كل من يشارك في عمل ثابت للانتحال وتزوير النتائج أو غش في الأعمال العلمية المطالب بها أو في أي منشورات علمية أو بيداغوجية ،تعتبر سرقة علمية ما يأتي:''

- ✓ "كل اقتباس كلي أو جزئي لأفكار أو معلومات أو نص أو فقرة أو مقطع من مقال منشور أو من كتب أو مجلات أو دراسات أو تقارير أو من مواقع الكترونية أو إعادة صياغتها دون ذكر مصدرها أو أصحابها الأصليين.
- ✓ اقتباس مقاطع من وثيقة دون وضعها بين شولتين و دون ذكر مصدرها و أصحابها الأصليين.
- ✓ استعمال برهان أو استدلال معين و دون ذكر مصدره و أصحابه الأصليين.
- ✓ نشر نص أو مقال أو مطبوعة أو تقرير أنجز من طرف هيئة أو مؤسسة و اعتباره عملا شخصيا.
- ✓ استعمال إنتاج فني معين أو إدراج خرائط أو صور أو منحنيات أو جداول إحصائية أو مخططات من نص أو مقال و دون ذكر مصدرها وأصحابها الأصليين.
- ✓ قيام الأستاذ الباحث أو الأستاذ الباحث الإستشفائي أو الباحث الدائم أو أي شخص أخر بإدراج إسمه في بحث أو أي عمل علمي دون المشاركة في إعداده.

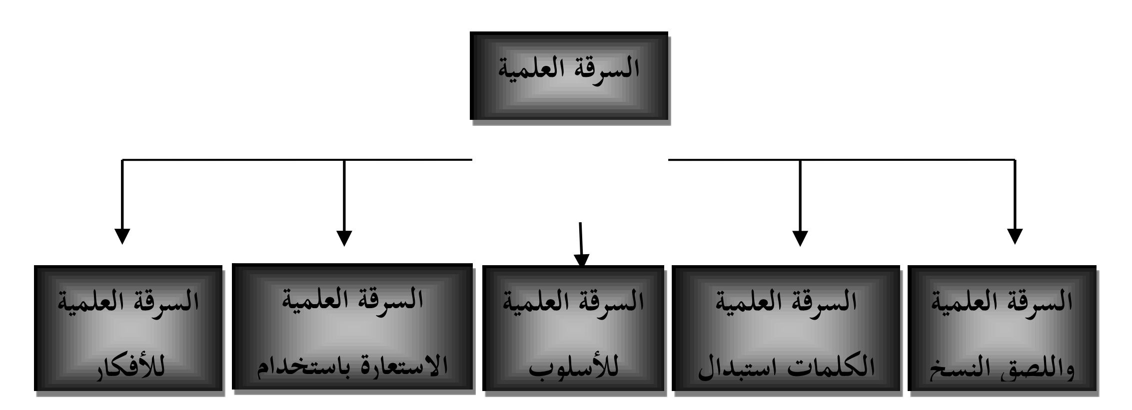
- ✓ الترجمة من إحدى اللغات إلى اللغة التي يستعملها الطالب أو الأستاذ الباحث أو الأستاذ الباحث ألاستشفائي الجامعي أو الباحث الدائم بصفة كلية أو جزئية دون ذكر المترجم و المصدر.
- ✓ استعمال برهان أو استدلال معين دون ذكر مصدره و أصحابه الأصليين.
- ✓ قيام الباحث الرئيسي بإدراج اسم باحث أخر لم يشارك في انجاز العمل بإذن أو دون إذن و بغرض المساعدة على نشر العمل استنادا لسمعته العلمية.
- ✓ قيام الأستاذ الباحث أو الأستاذ الباحث ألاستشفائي أو الباحث الدائم أو أي شخص أخر بتكليف الطلبة أو أطراف أخرى بانجاز أعمال علمية من اجل تبنيها في مشروع بحث أو انجاز كتاب علمي أو مطبوعة جامعية بيداغوجية أو تقرير علمي.
- ✓ استعمال أو قيام الأستاذ الباحث أو الأستاذ الباحث ألاستشفائي أو الباحث الدائم أو أي شخص أخر أعمال الطلبة و مذكراتهم كمداخلات في الملتقيات الوطنية أو الدولية أو لنشر مقالات علمية بالمجلات و الدوريات.
- ✓ إدراج أسماء خبراء و محكمين كأعضاء في اللجان العلمية و الملتقيات الوطنية أو الدولية في المجلات و الدوريات من اجل كسب المصداقية، دون علم و موافقة وتعهد كتابي من قبل أصحابها أو دون مشاركتهم الفعلية في انجازها".

أمَّا المنتحل فيعرف حسب قاموس Chombers"بأنه لص وأنه الشخص الذي سرق أفكار وكتابات الآخرين ... بهدف تحقيق المكاسب كالمنح المالية".

2. أنواع السرقات العلمية:

للسرقة العلمية عدة أنواع كما يوضح **الشكل رقم 2** نوجزها فيما يلي:

الشكل رقم 2: أنواع السرقة العلمية



المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، 1434هـ، السرقة العلمية: ما هي ؟ و كيف أتجنبها، سلسلة دعم التعلم و التعليم في الجامعة، وزارة التعليم العالي، ص. 18 و 19.

1. السرقة العلمية الناتجة عن النسخ و اللصق.

و تكون عند استخدام جملة أو تعبير استخداماً حرفياً، كما ورد في مصدره الأصلي، دون استخدام لعلامات التنصيص، والإشارة للمصدر و دون الاستعانة بالمزدوجتين أو التهميش.

2. السرقة العلمية باستبدال الكلمات.

و هي اقتباس جملة من أحد المصادر و تغيير بعض كلماتها لتبدو مبتكرة، و لتجنب ذلك يجب وضعها بين علامتي تنصيص، و ذكر مصدرها. و لابد أن نشير هنا إلى أن بعض حالات الاقتباس تستدعي إعادة صياغة الكلام المقتَبس ، لكن ذلك لا يمنع ذكر المصادر الأصلية المقتبس منها ، مع الإشارة إلى تغيير الصياغة

3. السرقة العلمية للأسلوب.

المقصود بها إتباع نفس طريقة كتابة المقال الأصلي، جملة بجملة ، ومقطعاً بمقطع ، فهذه سرقة علمية ، مع أن المكتوب لا يتطابق مع الوارد في النص الأصلي، و لا مع طريقة ترتيبه ؛ هي سرقة للتفكير المنطقي الذي اتبعه المؤلف الأصلي في خطة البحث أي في هندسة عمله.

4. السرقة العلمية باستخدام الاستعارة.

في بعض الأحيان يجد الباحث نفسه مجبر على تقديم توضيحات إضافية ، أو تقديم شرح يلمس حس القارئ ومشاعره بطريقة أفضل من الوصف الصريح المباشر للعنصر أو العملية ، لذا وجب عليه إحالة مختلف الاستعارات لأصحابها الأصليين. فالاستعارة وسيلة من الوسائل المهمة التي يعتمد عليها المؤلف في توصيل فكرته. و يحق له إذا لم يستطع صياغة استعارة خاصة به اقتباس الاستعارات الواردة في كتابات الآخرين شريطة ذكر مرجعيتها لأصحابها.

5. السرقة العلمية للأفكار.

يجب ذكر أصحاب الأفكار الحقيقيين في حال الاستعانة بفكرة أبدعها مؤلف أو باحث ما ، أو توصيات أو مقترحات قدمها لحل مشكلة ما ، يجب نسبتهما له بوضوح . و لا يجب الخلط هنا بين الأفكار و المفاهيم الخاصة، و بين مسلمات المعرفة التي لا يحتاج الباحث إلى نسبتها لأحد، فتعريف بعض الظواهر على سبيل المثال، لا يحتاج الباحث إلى توثيق و إشارة مرجعية، فهذا يندرج تحت المعارف العامة ، لكن إذا استعان الباحث بأفكار جديدة لآخرين في أثناء بحثه عن ثقب طبقة الأوزون مثلاً، أو حل جديد لمعضلة فيزيائية، فإنَّ ذلك يتطلب منه الدقة في نسبتها إلى أصحابها.كما قسم الدكتور عبد الفتاح خضر(2006) سرقة العلمية للأفكار إلى ثلاث أقسام:

- ✓ سرقه شاملة
- ✓ سرقه علمية
- ✓ سرقه عن طريق الترجمة

بحيث تُعد السرقة الشاملة للأفكار من اشدّ و اخطر أنواع السرقات الفكرية و التي من خلالها يسطو فيها السارق على أفكار غيره سطوا جلياً صريحاً و مفضوحاً فينقل العبارات كما هي بدون أي تغيير. و تعتبر السرقة الكاملة من أبشع انواع السرقة العلمية و فيها يسطو الباحث على بحث بأكمله نشره غيره من الباحثين ، وتصل به الجرأة لأن يحذف اسم الباحث الحقيقي يضع اسمه بدلا منه و ينسب البحث دون أدني تغيير فيه لنفسه.

و للسرقة العلمية عدة أشكال نذكر منها:

- استخدام كلمات ، أو نصوص ، أو فكر ، أو رسوم توضيحية لمؤلف آخر.
- التقصير في نسب التوثيق للمؤلف الأصلي.
- تلميح مرتكب السرقة العلمية بأنَّه المؤلف.
- التقصير في الحصول على موافقة المؤلف الأصلي.

و تعتبر السرقة العلمية جرماً خطيراً لا يمكن التغاضي عن مرتكبه و لا التضامن أو التعاطف معه و لا التهاون على فعله للأسباب الآتية:

- ✓ السرقة العلمية احد أهم أنواع الخداع وخيانة الأمانة ؛ لأنها تقديم مشوه لأعمال الآخرين ، و إدعاء ملكيتها.
- ✓ السرقة العلمية انتهاك لحقوق الغير و لحقوق الطباعة. ففي حالة عدم موافقة المؤلف الأصلي قد تؤدي إلى أضرار و غرامات و متابعات قضائية ، و إلى ما هو أسوأ بكثير من ذلك.
- ✓ السرقة العلمية تمنح السارق الحق في التفوق الغير العادل على أقرانه الذين يعتمدون على أنفسهم في إنجاز أعمالهم البحثية الخاصة.
- ✓ السرقة العلمية تمثل انتهاكاً صريحاً لميثاق أخلاقيات المهنة و الأمانة العلمية، وسمعة برامج البحث، مراكز البحث، و الجامعات، المعاهد و حتى الدول.

المحور الثالث: محاربة السرقات العلمية– مع الإشارة إلى حالة الجزائر –.

1. واقع السرقة العلمية في الجامعات الجزائرية

لقد أسقطت المؤسسات الخاصة بتصنيف الجامعات على المستوى العالمي الجامعات الجزائرية من قائمة أحسن الجامعات بحيث لم يتضمن تصنيف شنغهاي الدولي للجامعات حسب الترتيب الصادر في فبراير 2016، اسم أية جامعة جزائرية ضمن أفضل 500 جامعة على المستوى العالمي، و يعتمد هذا التصنيف على الأداء الأكاديمي في ما يتعلق بالبحوث العلمية و كذا حجم الدراسات و الأبحاث المنشورة في المجلات. علماً انه تتكون شبكة التعليم العالي في الجزائر من 106مؤسسة تعليم العالي موزعة على 48ولاية: 50جامعة، و 13مركز جامعي، و 20مدرسة وطنية عُليا و 10مدرسة عليا و 11مدرسة عليا للأساتذة، و 2ملحقة جامعية. إضافة إلى 3أقسام تحضيرية.

هذا و قد قامت مؤسسة "تايمز هاير إيديوكيشن " البريطانية المتخصصة، بإسقاط جميع الجامعات الجزائرية في تصنيف أفضل 800 جامعة في العالم لشهر ديسمبر 2016، و يقوم الترتيب على معايير التدريس و البحث ونقل المعرفة. في حين أدرج تصنيف "ويبومتريكس " العالمي للجامعات، الذي يصدره المجلس العالي للبحث العلمي في إسبانيا ويغطي25 ألف جامعة، جامعة جيلالي ليابس بسيدي بلعباس غربي الجزائر في المرتبة 1733 عالميا و 21 عربيا كأفضل ترتيب لجامعة جزائرية وفقا لتنصيف شهر يناير2016، واحتلت جامعة سعد دحلب بالبليدة المركز 3760 عالميا و 89 عربيا، فيما جاءت جامعة خنشلة شرقي الجزائر(الجامعة التي جرت فيها أكثر وقائع السرقات) أي (حوالي 5 سرقات علمية) في المرتبة 14393 عالميا و 389 على الصعيد العربي مثلما يوضح الجدول رقم 2.

الجدول رقم : (2) ترتيب الجامعات الجزائرية حسب تصنيف "ويبومتريكس " العالمي للجامعات لسنة 2016

اسم الجامعة	الترتيب العالمي	الترتيب العربي
جامعة جيلالي اليابس "سيدي بلعباس"	1733	21
جامعة سعد دحلب "بليدة"	3760	89
جامعة خنشلة	14393	389

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على العربي الجديد، 2016، مساع جزائرية لتأسيس هيئة لمواجهة السرقات العلمية ، تحقيقات، الاثنين 7 مارس / آذار 2016 م 27 جمادى الأول 1437 هـ العدد 553 السنة الثانية، ص.26.

و يقدم تصنيف "ويبومتريكس ترتيب الجامعات الجزائرية وطنيا و عربيا حيث احتلت جامعة سيدي بلعباس المرتبة الأولى حسب ما يبينه الجدول التالي:

الجدول رقم : (3) ترتيب الجامعات الجزائرية حسب تصنيف "ويبومتريكس " وطنياً، عربياً و عالمياً

اسم الجامعة	المرتبة وطنية	المرتبة العربية	المرتبة العالمية
جامعة جيلالي اليابس	1	30	2131
جامعة هواري بومدين للعلوم والتكنلوجيا	2	33	2198
جامعة قسنطينة 1	3	50	2524
جامعة تلمسان	4	58	2614
جامعة ورقلة	5	65	2703
جامعة بجاية	6	71	2913

المصدر: ترتيب الجامعات الجزائرية عربيا حسب تصنيف webometrics لسنة 2017 **فضاء التعليم العالي**-02-2017 ، على الانترنت :https://www.nitrosystem.net ، تم الاطلاع عليه بتاريخ 23 ماي 2018، على الساعة 17 سا و 1 دقيقة.

من خلال الجدولين نلاحظ أنَّ بالرغم من الحفاظ على المرتبة الأولى وطنيا تقهقرت جامعة سيدي بلعباس في الترتيب العالمي من 1733 سنة 2016الى المرتبة 2131 سنة 2017 و من المرتبة 21 عربيا سنة 2016 إلى المرتبة 30 سنة 2017.

و لا يزال البحث العلمي في معظم الجامعات العربية دون المستوى المرغوب. و هذا راجع إلى العديد من المشاكل كالفساد و المحسوبية و البيروقراطية و السرقات العلمية، حيث سجلت الجزائر حوالي 22 سرقة علمية منذ جانفي سنة 2011 إلى غاية 2016 بالإضافة إلى سرقة علمية في جامعة بشار، وتمثلت هذه السرقة في نشر مقال سنة 2017، وهو نسخة طبق الأصل لمقال نشر في 2013، وهو المقال الوحيد في مشوار العلمي لمدير جامعة بشار والذي تحصل به على درجة بروفيسور، بعد أن حذف منه أسماء الباحثين والمؤلفين الأصليين له بالإضافة إلى بعض الشخصيات من الوزارة و البرلمان قاموا بالسرقات العلمية للحصول على ترقيات و غيرها و بالتالي حوالي 23 سرقة إلى غاية 2017 في مختلف الجامعات الجزائرية مثلما يوضح الجدول رقم 4 التالي:

الجدول رقم : (4) عدد السرقات العلمية في الجامعات الجزائرية من الفترة الممتدة من

جانفي 2011 إلى غاية 2017

عدد السرقات العلمية	المستوى	عدد ضحايا السرقة العلمية من حيث الدولة
16	دكتوراه	11 ضحية سرقة العلمية من دول متفرقة : (إيران، فلسطين، فيتنام، بولندا، المغرب، المملكة السعودية، العراق و مصر)
5	ماجستير	
1	البحث العلمي	
1	الأستاذية	

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على العربي الجديد، 2016، مساع جزائرية لتأسيس هيئة لمواجهة السرقات العلمية ، تحقيقات، الاثنين 7 مارس / آذار 2016 م 27 جمادى الأول 1437 هـ العدد 553 السنة الثانية، ص.26. و أيضاً السرقات العلمية تطال مسؤولي المؤسسات الجامعية، مدير جامعة بشار يتورط في سرقة علمية لنيل درجة "بروفيسور"، 2 جانفي 2018، على الانترنت:

https://www.elwassat.com/frontpege/2435.html ، تم الاطلاع عليه بتاريخ 23 ماي 2018، على الساعة 16 سا و 16 دقيقة.

كما يقول الباحث الجامعي الأكاديمي الجزائري، عمار عبد الرحمن: إنَّ سبب وجود الجامعات الجزائرية في المراكز الأخيرة في التصنيفات العالمية هو ضعف الأبحاث العلمية المنجزة وعدم تمويل مراكز البحث في الجزائر، و الأهم من ذلك هو سرقة الأبحاث العلمية، وكذا سوء التسيير على مستوى الجامعات من خلال تعيين عمداء و مسؤولين غير مؤهلين خاصة في تخصص العلوم الاجتماعية و الإنسانية. كما أنَّ كثرة السرقات العلمية مؤخراً وتنوع قنواتها تراجعت جودة التعليم العالي في الجزائر ليتراجع معها ترتيب الجامعات الجزائرية .

هذا و قد أكَّد وزير التعليم العالي و البحث العلمي طاهر حجار أنَّ السرقات العلمية في التعليم العالي بالجزائر" لا تكاد تذكر، مقارنة بما يحدث في العالم"، مشيرا إلى أنَّ قطاع التعليم العالي و البحث العلمي وضع عدة تدابير تنظيمية متكاملة للتصدي لهذه الظاهرة، و شدَّد انتباه القطاع حول هذه الظاهرة التي تعتبر ظاهرة عالمية ولا تقتصر على الجزائر، مُؤكدا بأنَّ هذه السرقات العلمية في الجزائر" ليست سوى بعض السرقات التي لا تكاد تذكر إذا ما قارناها بما يحدث في العالم.

2. سبل محاربة السرقة العلمية

تعتبر ظاهرة السرقات العلمية و أخلاقيات المهنة في الجامعة من الموضوعات البالغة الأهمية و التي تؤرق بال الأساتذة و الباحثين على حد السواء. و حسب السيد وزير التعليم العالي و البحث العلمي الأستاذ الدكتور الطاهر فإن معظم السرقات العلمية التي تم الإعلان عنها في الجزائر كانت قبل مناقشة الأطروحات" وبالتالي لا تُعتبر سرقة بالنظر إلى أنَّ المجلس العلمي يرفض مناقشة أطروحة مشبوهة و هذا ما يبرز حسبه يقظة المجالس العلمية على كل المستويات و في جميع الجامعات. مؤخرا أصبحت العديد من أعمال و بحوث الطلبة و الأساتذة الباحثين في الجامعة الجزائرية عرضة للسطو بطرق مختلفة كعمليات النسخ و اللصق والسحب، كما باتت مذكرات التخرج تعتمد على السرقات من مذكرات أجنبية و حتى العربية منها، ومن هذا المنطلق بات من ضروري وضع آليات علمية و عملية لمكافحة هذه الظاهرة في الوسط الجامعي و جميع المستويات بدايةً من مرحلة لليسانس و وصولا إلى المرحلة النهائية للبحث و التي تتوجها أطروحة الدكتوراه، اعتبارا من أنَّ أخلاقيات المهنة في الجامعة

جوهرها الأساسي هو الأمانة العلمية والالتزام بالمنهجية و الموضوعية التي يجب احترامها من قبل الباحث سواء كان طالباً أو أستاذاً.

فالسرقة العلمية أضحت ظاهرة عالمية خاصة مع تطور الثورة التكنولوجية و الاتصالات الأمر الذي جعلها لا تنحصر في بلد واحد و إنَّما في العالم بأسره كوننا نعيش في قرية صغيرة، فالجزائر كغيرها من الدول تعاني من هذه الظاهرة. و لهذا قامت وزارة التعليم و البحث العلمي الجزائرية بسن قوانين و مراسيم و قرارات من أجل معاقبة و تتبع المخالفين لنصوص و قوانين الأمانة العلمية و أخلاقيات المهنة. و من بين أهم القوانين نذكر العقوبات القانونية التي جاءت بها المادة رقم 24 من أحكام القانون المتعلق بالبحث العلمي، في الفصل الثامن الخاص بالتأديب في الجزائر، يعتبر خطأً مهنياً من الدرجة الرابعة قيام الأساتذة الباحثين و مشاركتهم في عمل ثابت للانتحال و تزوير النتائج أو غش في الأعمال العلمية المطالب بها في رسائل الدكتوراه أو في أي منشورات علمية أو بيداغوجية أخرى.

و يكشف أحمد حمدي، عميد كلية علوم الإعلام والاتصال بجامعة الجزائر 3 أن المجلس العلمي هو الذي يسن العقوبات على مستوى الكلية بناء على مرسوم وزاري، في حال ثبتت تهمة السرقة العلمية في شهادتي الماجستير أو الدكتوراه، حيث إذ يتم إحالة المتهم إلى المجلس التأديبي، ويدرس حينها المجلس العلمي، الذي يتكون أعضاؤه من كبار أساتذة الكلية، الحالة المعنية، وتحدد نوعية العقوبة إما بإلغاء وسحب الشهادة من صاحبها و إقصائه من التسجيل في مرحلة ما بعد التدرج مستقبلاً، أو إنزال رتبة الباحث الأكاديمية، أو طرده بشكل نهائي.

يؤكد مدير البحث العلمي في وزارة التعليم العالي الجزائرية، عبد الحفيظ أوراغ، أنّ الوزارة تسعى إلى تأسيس هيئة جزائرية مكلفة بمحاربة السرقات العلمية تعمل على النظر في مختلف الشكاوى و إجراء تقارير الخبرة و تسليط العقوبات، التي تحدّدها القوانين، و التي تصل إلى إنزال الرتبة، أو الطرد ومتابعة السارقين قضائياً، مشيرا إلى أنّ هذه الهيئة ستكشف فضائح عشرات الأساتذة المنشورة أبحاثهم منذ سنوات، سواء في المقالات العلمية أو رسائل الدكتوراه و الماجستير. ويرى الدكتور الجامعي و الباحث الجزائري، نصر الدين العياضي، أنّه لا ينبغي فقط الاعتماد على الحل التقني أو الرقمي وحده لمحاربة ظاهرة السرقة العلمية، بل ينبغي توجيه الباحثين على اختلاف تخصصاتهم إلى اعتماد على الأسلوب العلمي في التعامل مع أفكار الآخرين و تدريس الطرق العلمية في الاقتباس والاستشهاد، و تبني أساليب حديثة في تلقين منهجية البحث العلمي هو ما يجب توفره في الحياة العلمية في الجزائر.

كما يُسمح فقط بنسبة 25% كحد أقصي للاقتباس و لاستدلال الباحث علي طبيعة موضوع البحث الذي يناقشه في كل الجامعات استثناءاً جامعة تلمسان التي تشترط أن لا يتجاوز الطالب ما نسبته 12 % كحد أقصى للاقتباس. كما يُلزم كل متقدم لمناقشة رسالة الماجستير أو الدكتوراه باللغة الإنجليزية بأن يأتي قبل المناقشة بشهادة من المكتبة الرقمية بالمجلس الأعلى للجامعات أو بأي من فروعها بالجامعات المختلفة تؤكد أن الرسالة العلمية أو البحث المقدم للترقية لا يوجد به نقل أو اقتباس علمي. وفي ضوء الانتشار الخطير لظاهرة السرقة العلمية وجب الحديث عن أهم الأطر والضوابط الأخلاقية التي تحكم البحث العلمي.

هذا و قد جاءت قوانين مكملة و معززة لما تبنته الوزارة لمكافحة السرقة العلمية من خلال سنها لعقوبات جديدة : العقوبات المترتبة عن السرقة العلمية بحسب المنشور الوزاري رقم 933 المؤرخ في 28 جويلية 2016 ، حيث نصت المادة 35 في الفرع الرابع المتضمن للعقوبات حيث اعتبرت كل تصرف يشكل سرقة بمفهوم المادة 3 من هذا القرار و له صلة بالأعمال العلمية و البيداغوجية المطالب بها من طرف الطالب في مذكرات التخرج في الليسانس و الماستر والماجستير و الدكتوراه قبل أو بعد مناقشتها يعرض صاحبها إلى إبطال المناقشة وسحب اللقب الحائز عليه.

كما نصت المادة 36 على أنّ كل تصرف يشكل سرقة بمفهوم المادة 3 من هذا القرار: كل الأعمال العلمية والبيداغوجية المطالب بها من طرف الأستاذ الباحث، الأستاذ الباحث ألاستشفائي الجامعي و الباحث الدائم في النشاطات البيداغوجية و العلمية و في مذكرات الماجستير و أطروحات الدكتوراه و مشاريع البحث الأخرى أو أعمال التأهيل الجامعي أو أي منشورات علمية أو بيداغوجية أخرى و المثبتة قانونا انجازها بفضل السرقة العلمية سواء أثناء أو بعد مناقشتها أو نشرها أو عرضها للتقييم يعرض صاحبها إلى إبطال المناقشة وسحب اللقب الحائز عليه أو وقف نشر تلك الأعمال أو سحبها من النشر قبل أو بعد مناقشتها يعرض صاحبها إلى إبطال المناقشة وسحب اللقب الحائز عليه بالإضافة إلى برنامج مجاني للباحثة صالحة الزهراني، برنامج ، Aplog برنامج GUARNET وغيرها من البرمجيات التي أثبتت فعالية نوعية في الحد من ظاهرة الانتحال العلمي.

الخاتمة

إنَّ وجود ميثاق أخلاقي ليس كافياً لمحاربة هذه الجريمة بما أنَّ تطبيقه وتفعيله لا وجود له على أرض الواقع وإنَّما هو صوري أكثر منه حقيقي مع بعض الاستثناءات المطبقة في بعض الجامعات، التي أفرزت عن نتائج ايجابية في مجال السرقة العلمية. ودفعت بالجهات الوصية نحو تقديم مبادرات وحلول للقضاء على هذه الجريمة خاصة وأنها جريمة لها تداعيات خطيرة على الاقتصاد الوطني وعلى مستقبل العلم، فعلى سبيل المثال في إحدى الجامعات الجزائرية لجا طالب ماجستير بترجمة أطروحة ماجستير من بلد أجنبي من الانجليزية إلى العربية و استعملها كأنها ملكا له و بالرغم من هذا تحصل على شهادة الماجستير، و بالتالي نقبل الفرضية.

لقد تصاعدت حدة السرقة العلمية في الجامعات الجزائرية بشكلٍ ملحوظٍ في السنوات الأخيرة، لاسيما في ما يخص مذكرات التخرج لطلبة السنوات النهائية لمختلف الأطوار الجامعية، حيث أنَّ الكثير من الطلبة أصبحوا يلجئون إلى آلية ''نسخ- لصق'' دون مراعاةٍ لطرق و مناهج البحث العلمي الصحيحة. حيث شهدت الظاهرة انتشارًا واسعًا في الآونة الأخيرة، فهي تعتبر من بين أهم المشاكل الأخلاقية المعقدة و المتعددة الوجوه في البيئة الجامعية. و يمكن تعريف السرقة العلمية على أنَّها تحدث عندما يقوم الكاتب متعمداً باستخدام نصوص أو كلمات أو أفكار أو معلومات «ليست عامة» خاصة بشخص آخر دون التعريف به أو ذكر هذا الشخص أو الإشارة إلى المراجع و مصادر هذه الكلمات أو المعلومات، ناسبها إلى نفسه. و يتقاسم جميع أفراد الجامعة مسؤولية الحفاظ على المعايير الأكاديمية للمؤسسة وسمعتها و هذا ما أدّى إلى وزارة التعليم العالي و البحث العلمي إلى تبني قوانين للحد من هذه السرقات و معاقبة كل من ارتكب جريمة في حق الباحث و البحث العلمي ككل. و يُعدُّ تراجع مستوى التعليم العالي و التصنيف الدولي للجامعة الجزائرية من بين مخلفات السرقات العلمية. كما تساهم في قتل روح الإبداع والتنافس بين الباحثين الجادين، و إصابة الآخرين باليأس أو الإحباط طالما ظل السارقون دون عقاب، و هذا ما يعمل على القضاء على دور الجامعة ومهمتها في تطوير المجتمع و تقدمه و النهوض به في ظل أبحاث مسروقة و مكررة لا تنتج قيمة إضافية جديدة للمجتمع و لا تطرح فكراً مغايراً. هذا ما دفع بالوزارة إلى اتخاذ تدابير رادعة و تسليط عقوبات قاسية للحد من الظاهرة. أصبح الطالب يهتم بالشهادة أكثر من الرصيد، والأستاذ بالمردود المادي قبل الرسالة، والجامعة تهمها الأرقام والإحصائيات و تجعل ضمن أولوياتها الكم قبل الكيف.

التوصيات

تتصاعد معضلة السرقة العلمية أو الانتحال في مجال البحث العلمي و الأكاديمي يوماً بعد يوم و بشكل ملفت للانتباه في الآونة الأخيرة، و تعاني منها جميع الدول. ما جعل العديد من الجامعات في مختلف أنحاء العالم تبحث عن السياسات و الأدوات و الأساليب الفعّالة للحدّ من هذه الظاهرة. من خلال دراستنا لهذا الموضوع و الإلمام بحيثياته توصلنا لاقتراح بعض التوصيات التي نوجزها فيما يلي:

- ✓ السرقة العلمية مؤشر مباشر ومتغير طردي مع تدني الوازع الأخلاقي، والديني في مجتمعاتنا. فإرساء منظومة تربوية أخلقية في المراحل التعليمية ما قبل الجامعة هو الترياق الوحيد لإجتثاث الظاهرة وإفناءها.
- ✓ إصدار تشريع قانوني أكثر صرامة يحدد عقوبات الواجب تطبيقها على كل من تسول له نفسه ارتكاب جرائم تمس الأمانة العلمية و أخلاقيات المهنة.
- ✓ أداء كل باحث عند بداية توظيفه (القسم العلمي) يقسم فيه على الالتزام التام بميثاق أخلاقيات البحث العلمي.
- ✓ تشكيل " لجان أخلاقيات البحث العلمي" مختلف كليات عبر التراب الوطني، تنبثق من مجلس الكلية ، و تكون مهمتها الرئيسية فحص رسائل الماجستير و الدكتوراه و بحوث أعضاء هيئة التدريس من ناحية الأمانة العلمية.
- ✓ تقديم مُعد رسالة الماجستير أو الدكتوراه إقراراً مكتوباً في بداية الرسالة ، يُؤكد فيه أنَّ بحثه كان بالفعل نتيجة مجهوده الشخصي (تحت إشراف مأطره)، و أنَّه لم يستخدم أية مكونات بحثية من بحوث الغير إلّا فيما هو مسموح به في حدود الاستفادة المشروعة من المراجع العلمية السابق نشرها.
- ✓ توفير برمجيات ذات كفاءة عالية بكل كلية أو مركز بحثي لاكتشاف عدم الأمانة العلمية (PLAGIARISM checker).
- ✓ تكوين الطلاب في جميع الأطوار التعليم (التدرج و ما بعد التدرج و في مدارس الدكتوراه) و تدريبهم من طرف مختصين و ذوي كفاءة و خبرة عالية في كيفية إعداد البحوث و الكتابة العلمية للمقالات و للمذكرات و في كيفية الاقتباس الصحيح و الأمانة العلمية و احترام أخلاقيات البحث العلمي.

- ✓ المعاملة العادلة في قضايا السرقة العلمية لمختلف المنتحلين و مرتكبي جرائم السرقات العلمية و التقليل من المحاباة أو التعاطف معهم بحيث يعاقب جميع من سولت له نفسه لارتكاب هذا الفعل بدون استثناء و مهما كانت وظيفته، مركزه و مكانته في المجتمع.
- ✓ تمرير البحوث على برامج كشف السرقة العلمية و الغش أكثر صرامة و أكثر دقة لمنع الاحتيال و الاختلاس.
- ✓ تزويد مختلف الجامعات و المعاهد و مراكز البحث و كذا رؤساء تحرير المجلات لأحدث تقنيات و برامج كشف السرقات العلمية.
- ✓ تشكيل لجنة علمية مختصة و مؤهلة لفحص جميع الأعمال العلمية الأكاديمية للحد من الظاهرة.
- ✓ عدم إجازة البحوث و لا أي أعمال من رسائل دكتوراه و ماجستير دون تمريرها للتحليل باستخدام برامج الكشف عن الغش و الاحتيال.
- ✓ الرقابة الصارمة لمختلف البحوث و الرسائل و الاعمال.
- ✓ تبني كل جامعة" ميثاق أخلاقيات البحث العلمي" موحد على مستوى التراب الوطني مع تطبيقه بحذافيره على كافة المتلاعبين بنصوص قوانين الميثاق.

تبني مواد تدريسية في مجال الأخلاقيات، وإعطاءها المكانة المناسبة لها ضمن المقررات التدريسية و برامج البيداغوجية على غرار مادة الفساد وأخلاقيات العمل التي أصبحت مادة ضمن مقررات السنة الثانية في الجامعات الجزائرية.

قائمة المصادر والمراجع

1. ممدوح عبد المنعم صوفان وآخرون، 2012، دليل أخلاقيات البحث العلمي، كلية العلوم دمياط، جامعة المنصورة، مصر، ص. 12.
2. أماني اسماعيل، 2012، مفهوم أخلاقيات البحث العلمي والضوابط الأخلاقية لإجراء البحوث، متاح على الرابط: http://kenanaonline.com/users/Amany2012/posts/749631 ، تاريخ الاطلاع عليه 06 جويلية 2018، على الساعة 18 سا و 10 دقيقة.
3. جوادي نوردين، 2016، السرقة العلمية في الجامعة الجزائرية، جريدة التحرير، العدد 1047، الصادرة بتاريخ 19 اكتوبر 2016، ص. 17.
4. طه عيساني، 2015، الممارسات الأكاديمية الصحيحة و أساليب تجنب السرقة العلمية، أعمال الملتقى تمتين أدبيات البحث العلمي، ملتقى العلمي المشترك الأول مع المكتبة الوطنية الجزائرية، مركز جيل للبحث العلمي، 29 ديسمبر، الجزائر، ص. 139.
5. جامعة الملك سعود، وكالة الجامعة للتطوير والجودة، عمادة تطوير المهارات، سلسلة نصائح في التدريس الجامعي (10)، جنب طلابك خطأ الوقوع في السرقة العلمية، 2009، ص. 1.
6. هيفاء مشعل الحربي و ميساء النشمي الحربي، 2015، برمجيات كشف السرقة العلمية (دراسة وصفيه تحليله) ، كلية الآداب والعلوم الإنسانيه، قسم المعلومات و مصادر التعلم، جامعة طيبة، ص. 9.
7. هيفاء مشعل الحربي و ميساء النشمي الحربي، 2015، المرجع سبق ذكره، ص. 11.
8. صابر بليدي، 2017، السرقات العلمية تنسف قيمة الجامعة في الجزائر، العرب، على الانترنت : https://alarab.co.uk ، 7 مارس 2017، تم الاطلاع عليه بتاريخ 23 ماي 2018، على الساعة 17 سا و 29 دقيقة.
9. عبد الله بوجرادة، 2016، أخلاقيات البحث العلمي والسرقة العلمية، جامعة قاصدي مرباح – ورقلة، الجزائر، ص. 17-21.
10. هيفاء، ميساء الحربي، برمجيات كشف السرقة العلمية ، في الموقع(www.infotilre.welby.com) تم الاطلاع عليه يوم 17ماي 2018.
11. جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، 1434هـ، السرقة العلمية: ما هي ؟ و كيف أتجنبها، سلسلة دعم التعلم و التعليم في الجامعة، وزارة التعليم العالي، ص. 18 و 19.
12. جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، 1434هـ، السرقة العلمية: ما هي ؟ و كيف أتجنبها، المرجع سبق ذكره، ص. 18 و 19. و أيضاً بلقاسم دودو، 2014، المرجع سبق ذكره، ص. 3.

13.هيفاء مشعل الحربي و ميساء النشمي الحربي، 2015، برمجيات كشف السرقة العلمية (دراسة وصفيه تحليله) ،كلية الآداب والعلوم الإنسانيه قسم المعلومات ومصادر التعلم، جامعة طيبة، ص. 14.

14.محمود محمد فهمي، بدون سنة النشر، عدم الأمانة في البحوث العلمية، قسم هندسة الحاسبات والتحكم الآلي كلية الهندسة جامعة طنطا، ص. 3.

15.جامعة الملك سعود، الاقتباس العلمي: الأنواع، الضوابط و الشروط مسودة، الخطة الوطنية للعلوم و التقنية و الابتكار، وكالة الجامعة للدراسات العليا و البحث العلمي، ص. 5.

16.العربي الجديد، 2016، مساع جزائرية لتأسيس هيئة لمواجهة السرقات العلمية ، تحقيقات، الاثنين 7 مارس / آذار 2016م 27 جمادى الأول 1437 هـ العدد 553 السنة الثانية، ص.26.

17.العربي الجديد، 2016، المرجع سبق ذكره، ص.26.

18.هالة شعت، 2015، إشكاليات البحث العلمي بالجامعات العربية، مركز جيل للبحث العلمي، أعمال المؤتمر الدولي التاسع، الجزائر يومي 18 و 19، ص. 1.

19.السرقات العلمية تطال مسؤولي المؤسسات الجامعية، مدير جامعة بشار يتورط في سرقة علمية لنيل درجة "بروفيسور"، 2 جانفي 2018، على الانترنت: https://www.elwassat.com/frontpege/2435.html ، تم الاطلاع عليه بتاريخ 23 ماي 2018، على الساعة 16 سا و 16 دقيقة.

20.محمد وأج، 2016، السرقات العلمية في الجزائر ضئيلة جدا ، نشر المقال في 19-9-2016، على الانترنت: http://www.djazairess.com/elmassa/126484 تم الاطلاع عليه في 23-07-2017، على الساعة 23 سا و 58 دقيقة

21.العربي الجديد، 2016، مساع جزائرية لتأسيس هيئة لمواجهة السرقات العلمية ، تحقيقات، الاثنين 7 مارس / آذار 2016م 27 جمادى الأول 1437 هـ العدد 553 السنة الثانية، ص.26.

عبد الله بوجرادة، 2016، أخلاقيات البحث العلمي والسرقة العلمية، جامعة قاصدي مرباح – ورقلة، الجزائر، ص.40-41.